

انعدام الجنسية والتَّهجير البيئي

جيسي كونيل

يتعرض الأشخاص منعدمو الجنسية إلى قدر أكبر من خطر التَّهجير ويقل احتمال حصولهم على المساعدات، ومن جهة أخرى، يزيد التَّهجير البيئي (على الأخص مع الهجرات المتكررة) من خطر تعرضهم لأن يصبحوا منعدمي الجنسية.

حول كيفية تأثر الفئات السكانية من منعدمي الجنسية المقيمين في بلدان مثل بنغلاديش وميانمار وماليزيا بالتَّهجير البيئي وكيفية تأثير صفته "تغيير مواطنين" على حصولهم على الخدمات و"التمويل المناخي" والمساعدات الإنمائية والإنسانية وغير ذلك من سبل الدعم المقدمة لمساعدة المجتمعات في استشفائها من الكوارث أو تسهيل التكيف مع التَّهجير المناخي.

غالباً ما يقيم معدومو الجنسية والمهاجرين في مأوى مؤقت و"غير قانوني" في بيئات ضعيفة هي الأكثر تعرضاً جغرافياً للآثار البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني هذه المجموعات من استضعاف خاص إذ تتعرض للتَّهجير البيئي والإمائي لا سيما بسبب ضعف وضعهم القانوني وسهولة "إخراجهم" من أماكنهم دون أي تعويض أو دعم. وهناك أيضاً دليل يشير إلى أن انعدام الجنسية أو الإقامة بصفة المهاجر (الشرعي أو غير الشرعي) في أماكن متأثرة بالعمليات البيئية كالكوارث يصعب من الوصول إلى خدمات الدعم.

ويمكن العثور على مثال للتفاعل المعقد بين انعدام الجنسية والتَّهجير البيئي في أعقاب الموجات الزلزالية المدمية التي ضربت المحيط الهندي عام ٢٠٠٤. وتقدر بعض المصادر أن هناك ما يقارب مليون طفل معدوم الجنسية يعيشون في تايلاندا وكثير منهم من أطفال مهاجري ميانمار. أما المنظمات المحلية العاملة مع المجتمعات المحلية بعد وقوع الكارثة فتقدر أن هناك ١٢٧ ألفاً و٧١٤ شخصاً مهاجراً من ميانمار كانوا يعيشون في المقاطعات الخمس الأكثر تأثراً بالموجات المدمية في تايلاندا، وتقول المنظمات إن ٢٢٥٠٤ فقط منهم (أي أقل من ٨١٪) كانوا مسجلين لدى السلطات التايلاندية وإن كثيراً من المهاجرين لم يكونوا مؤهلين للحصول على المساعدات الرسمية التي تلت الموجات الزلزالية المدمية نظراً لعدم معرفة وضعهم القانوني.

في أغلب الأحيان، يقيم منعدمو الجنسية وغيرهم من "غير المواطنين" في مناطق تواجه درجة كبيرة من مخاطر التعرض لآثار التَّهجير المناخي دون أن يكون لديهم خيارات كبيرة للحد من آثاره. ومن العوائق الماثلة أمام تحسين دعم الأشخاص منعدمي الجنسية في سياق التَّهجير المناخي خاصة من ناحية قدرته على التسبب في التَّهجير ندرت البيانات الموثوق بها واللازمة لإثراء الاستجابات المناسبة. وهناك ضرورة لإجراء مزيد من الأبحاث للوقوف على النقاط المحتملة للاستضعاف الناتجة عن انعدام الجنسية في ظروف التَّهجير البيئي والآثار الأخرى للكوارث والتَّهجير المناخي. ومن النواحي التي تتطلب مزيداً من البحث:

- درجة تأثير العوامل البيئية في تهجير الأشخاص منعدمي الجنسية أو تحفيزهم على الهجرة.
- طبيعة هذه الحركة في مختلف السياقات والعوائق التي يواجهها الأشخاص منعدمو الجنسية عند البحث عن المساعدات.
- الإقصاء المحتمل للأشخاص منعدمي الجنسية عند تلقي المساعدات الإنسانية بعد وقوع الكوارث أو عند تلقي تمويل التكيف مع المناخ والدعم.
- تحديد ما إذا كان "التَّهجير البيئي" يساهم في جعل الناس منعدمي الجنسية.

ويعني بانعدام الجنسية أن يصبح المرء غير معترف به كمواطن في أي دولة بموجب قوانينها. ويُقدَّر أن هناك ما لا يقل عن ١١ مليون شخص من منعدمي الجنسية في العالم، وهناك أعداد أكبر من ذلك من غير القادرين على إثبات جنسيتهم من خلال الوثائق الثبوتية المناسبة أو التسجيل المناسب^١. ولم يُجرَّ سوى قليل من الأبحاث

أيار / مايو ٢٠١٥

حالياً يربط بين العمليات البيئية وانعدام الجنسية باستثناء العمل المتعلق بالتغير المناخي واختفاء الدول الجزرية المنخفضة.

جيسي كونيل jessieconnell@gmail.com زميل مشارك في مركز السياسات الإنمائية في جامعة أستراليا الوطنية في بنغلاديش. <https://devpolicy.crawford.anu.edu.au/>

١. انظر نشرة الهجرة القسرية العدد ٣٢ (٢٠٠٩) "عديم الجنسية".

www.fmreview.org/ar/statelessness

ولا يوضع الأشخاص منعدمو الجنسية على قائمة الأولويات في الجهود الرامية إلى دعم المجتمعات للاستشفاء من الكوارث أو للتكيف مع التغير المناخي. وعادة ما تُمرّ التمويلات المناخية من خلال الحكومات الوطنية بدلاً من إرسالها مباشرة إلى الأفراد الأكثر تأثراً ما يجعل الحصول على الجنسية شرطاً محتملاً للتأهل للحصول على الدعم. وعدا عن مسألة النظر في الأشخاص منعدمي الجنسية في بعض استراتيجيات الحد من آثار الظواهر البيئية، يبدو أنه لا يوجد أي بحث جوهري